استراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي: حالة دولة الامارات العربية المتحدة

د. حيدر ابراهيم علي *

مدخل : في مفهوم ومضمون التنمية الريفية

سيظل موضوع التنمية شاغلا للناس ـ ولا سيما في العالم الثالث ـ لسنوات طويلة قادمة ، فهو أكثر الموضوعات التي بحثت ونوقشت خلال العقدين الماضيين أو في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث نالت أكثر الدول المستعمرة استقلالها السياسي . وما زال موضوع التنمية مثار الجدال والحوار والمناقشة نظريا وتطبيقا ، فقد نزل كثير من الافكار الى الواقع ، كانت تبدو افكار واعدة ونظريات رصينة وعلمية ، ولكن هناك دائما فجوة أو مساحة بين التصور والواقع . قد تعيد انفسنا في جدل ونقاش وحوار ضروري لردم الفجوة بين التصور والممكن من جهة ، والمنفذ والذي يحدث من جهة أخرى . **فالتنظير مقدمة ضرورية لاي حركة او تغيير ، ولكنه لا يكفي دون أن يتحول الى قرار وفعل ونموذج عياني .**

من هذه الزاوية يأتي هذا البحث للتوصيف والتفسير ورؤية للمستقبل وهو يعالج منطقة اختصرت الزمن التاريخي والتعاقب التدريجي الدؤوب لحركة الحياة فقفزت لتجد نفسها وجها لوجه امام اعتى المشكلات والمسئوليات والتحديات خارجيا وداخليا . هذه المنطقة صارت دوليا بؤرة اهتمام العالم استراتيجيا واقتصاديا وفي الداخل قامت بمحاولات طموحة للخروج من عصور متخلفة قاتمة ، ولكنها اجبرت على دفع ثمن النمو والاثار الجانبية للنمو السريع ووقف سؤال كبير هل هذا الطريق قليل التكلفة نحو تنمية حقيقية شاملة ؟ ومن هنا يأتي الاهتمام والحذر ، وتحتاج تجربة منطقة الخليج الى وقفة طويلة لانها تطرح العديد من التساؤلات من أهمها : هل المال مفتاح سحري لمشاكل التنمية ؟ ينعكس هذا مباشرة على التنمية الريفية ، لان المدينة الحضرية

* مدرس بقسم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة الامارات العربية المتحدة .

يفترض فيها أن تكون مركزا وواجهة ومثالا للتطور لذلك لا تظهر فيها مشاكل التخلف ولكن رغم الاهتمام العام الذي توليه الدولة للخدمات من تعليم وصحة وسكن ورفع دخل الفرد ومستواه المعيشي يظل الريف هامشيا وبطيء التطور بسبب خصوصية مشاكله وعقباته واختلاف اهدافه التنموية . فالتنمية الريفية والتحولات هي في الاصل تنمية داخل التنمية نفسها لانه حين تصل الاثار الايجابية لاي تنمية الى اعماق الريف يمكن لهذا المجتمع ان يدعي التنمية والتغير .

يهدف البحث الى اعطاء صورة عن واقع التنمية الريفية في دولة الامارات العربية المتحدة من خلال استقراء وتصنيف المعلومات والاحصائيات المتاحة التي نشرتها المصادر المحلية مثل وزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة التخطيط ، أو الهيئات والمنظمات العالمية والاقليمية مثل منظمة الفاو(FAO)والمنظمة العربية للتنمية الزراعية . وهي صورة تقريبية بسبب عدم دقة وحداثة الاحصائيات في كثير من الاحيان ، وهذا خلل تشكو منه كل دول العالم الثالث الغنية منها والفقيرة .

من اهداف البحث توضيح الفجوة بين الواقع والممكن ، اي كيف نخطط ونضع الاستراتيجيات المبنية على معلومات واقعية تمكننا من معرفة المستقبل مقدما انطلاقا مما هو معلوم ، ثم يحدث القصور وتبرز السلبيات التي تعوق التنفيذ الكفء . والممكن ليس حلما أو وهما ولكنه يحتاج الى جهد أكبر .

تقود النقطة السابقة الى هدف آخر للبحث وهو القاء الضوء على اهمية الاعتماد على الذات والتركيز على الموارد البشرية ، فالتنمية ليست مجرد تراكم رأس المال ، ولكنها الاستفادة القصوى والرشيدة من قوة العمل كعنصر اساسي في تحقيق التنمية لا يمكن ان نستبدل استراتيجيا وعلى المدى الطويل عناصر اخرى مثل المال والتكنولوجيا ، لان للعمل البشري بالاضافة للناحية المادية ابعادا اجتماعية ونفسية هامة تتمثل في الشعور بالانتماء واشباع حاجة تأكيد الذات من خلال العمل والانجاز .

في المفاهيم والمنهج :

من بين المفاهيم المتعددة للتنمية لا بد ان نسترشد بمفهوم اكثر صحة وتحديدا لوضع اجتماعي ــ تاريخي معين وظروف خاصة لقطر ما حتى داخل الوطن العربي ، فقد يكون واحد من المصطلحات أكثر دقة في توصيف حالة المجتمعات الخليجية ويصعب سحبه على أقطار عربية اخرى ذات وضعية اجتماعية مختلفة وتطور تاريخي متباين ، لذلك سوف اعتمد على تعريف كاتب خليجي أكثر فهما للاهداف الحقيقية للتنمية في الخليج عامة أو ما اسماه : حقيقة التنمية النفطية ، فالتنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية الشاملة ــ في رأيه ــ هي :

« العلمية المجتمعية الواعية الموجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي ــ الاجتماعي ، تكون قادرة على تنمية طاقة انتاجية مدعمة ذاتيا ، تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ــ على المدى المنظور ــ وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية ، تكفل زيادة الارتباط بين المكافاة وبين كل الجهد والانتاجية ، كما تستهدف توفير الحاجات الاساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل » (١) .

فالنموذج الخليجي للتنمية يركز على تنمية الطاقة الانتاجية الذاتية ، وهنا والمقصود هنا الموارد البشرية ، وضرورة العمل والانتاج . ثم المشاركة الكاملة ، فليس هناك تركيز على تراكم راس المال مثلا او الانفجار السكاني . لذلك من البداية نتعامل مع نموذج متميز في التنمية عامة والتنمية الريفية على وجه الخصوص لوجود استراتيجية وجوهر وادوات مختلفة للتنمية .

المقصود بالخليج في هذه الورقة : التعبير السياسي وليس الجغرافي ، لذلك كانت المعالجة العامة عن دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على دولة الامارات العربية المتحدة كحالة يمكن تعميمها على بقية الدول الخليجية ، فهي تقع جميعها في الفئتين المسماتين عند « هاليداي » بالدول الصحراء والدول المدن . فالدول الصحراوية Desert States مثل السعودية وعمان ويعتبرها تطورت نتيجة مصادفات نمو اكتشافات المواد الخام (هنا البترول) فلم يكن لها كيان سياسي واقتصادي موحد قبل ذلك ، فقد كانت مجموعات صغيرة لمراكز بها سكان يربطها نظام سياسي ــ عسكري في وحدات ..فالسعودية لا يوجد فيها اكثر من ٢ر٠٪ (اثنان من عشرة في المائة) من الاراضي الصالحة للزراعة ، فهي دول اساسا صحراوية وقليلة السكان مع موارد محدودة باستثناء النفط . أما النمط الثاني فهو الدول المدن City-States وهي دولة الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين ، وهي مرافىء على الخليج ، وليس لديها اي مصادر رئيسية للدخل عدا النفط ، ولكنها تختلف عن الفئة الاولى بأن مساحتها وسكانها وحجمها أقل ، مما تطلب اعدادا هائلة من العمالة الوافدة ، التي اثرت كثيرا على اتجاهات التنمية (٢) .

تتميز دول الخليج بارتفاع متوسط دخل الفرد نتيجة عوائد النفط الهائلة مع كثافة سكانية منخفضة ، والاعتماد الكامل على مورد طبيعي واحد وانعدام التنوع في مصادر الدخل القومي ، وهذا يزيد من الاعتماد على الخارج في استيراد كثير من السلع الغذائية والانتاجية . وهي مجتمعات مدنية في الحالتين ، فالريف لم يعد يغري بالبقاء لتدفق المواطنين نحو وظائف الحكومة والعمل في التجارة والخدمات المختلفة .

تعريف التنمية الريفيـــة :

لا يخلو تعريف التنمية الريفية من تأثيرات الفترة التي استعمل فيها ومـــن مواقف الكتاب النظرية وفهمهم للتنمية اساسا ولامكانيات تغير وتطور المجتمع ، ففي الخمسينات استعمل مصطلح تنمية المجتمعات Community Development المحلية وكان ذلك لاول مرة في مؤتمـر اشردج Ashridge في اغسطس ١٩٥٤ بهدف معالجة مشكلات الادارة في المستعمرات الانجليزية أي التوصل الى انجح السبل لحكم المستعمرات دون مقاومة ، واستغلال تلـك البلدان بصورة امثل ، وجاء تعريف المؤتمر للتنمية على انها :

« حركة الغرض منها تحسين الاحوال المعيشية للمجتمع في جملته ، علـى اساس من المساهمة الايجابية لهذا المجتمع ، وبناء على مبادرة المجتمع كلـه كلما امكن ذلك . فاذا لم تظهر هـذه المبادرة بصورة تلقائية ، فينبغـي الاستعانـة بالوسائل المنهجيـة لبعثها واستثمارها بطريقة تضمن استجابة فعالـة لهـذه الحركـة » (٣) .

وقد كان المقصود من بعض الوسائل المنهجية نظام الحكم غـير المباشر Indirect Rule واشراك الحكام المحليين وزعماء القبائل والعشائر في عمليـة تحصيل الضرائب وتوصيل الاوامر والتعليمات من الادارة المركزية ، ولكن هذا المفهوم للمشاركة الايجابية لم يبق على هذا المعنى بعد ان استقلت كثير من دول العالم الثالث ووجهت بتحديات التنمية وبالذات مشكلة التطور المتكافىء بين المدينة والريف حيث يعاني الاخير من التخلف المزدوج أي ضمن تخلف القطر ككل وتخلف الريف بالمقارنة للمدن او ما يصطلح على تسميته التحيز للمدينة .

عملت كثير من دول العالم الثالث على القيام بخطط تنمية للريف ولكنها ذات طابع تجزيئي ووظيفي ، وتبدو وكأنها خدمات خيرية للريف ، وينتفي عنها الجانب التكاملي الشامل . فقد كانت خطط العديد من هذه الدول تهدف الى العمل على رفع دخل الفرد من خلال انفتاحه على اقتصاد السوق « او النمو من الانتاج الزراعي واقامة مؤسسات لخدمة الانتاج الموجه نحو السوق » . (٤) **مثل هذه الخطط تعني بالتاكيد النمو وليس التنمية ، لان ادماج الريفيين في اقتصاديات السوق لا يعنـي « تحديثهم »لا رفع مستواهم المعيشي ،** فقد يدخلون في علاقات استغلال من قبـل كبار المزارعين والوسطاء ويفقد الريفيون امكانية الاكتفاء الذاتـي مـن غلتهـم ومحاصيلهم ولا يكسبون من بيع منتجاتهم ، وتكون النتيجة الهجرة الى المدينة.كذلك اعتقد البعض ان المراكز الاجتماعية القائمة في الريف قادرة على حل مشكلات التخلف في الريف (٥) لكنها مجرد مهدئات وعلاج ناقص ، مثلا فتعليم الفتيات التطريز لا يحل مشكلة دمج المراة في خطط التنمية القومية، او استعمال المخصبات الكيماوية

مع استمرار الامية لا يرفع الانتاجية ولا وعي الريفيين .

تندرج المعالجات سابقة الذكر ضمن مدخلين : الاول مدخل التوليفة الدنيا Minimum Package Approach ويحاول احداث التنمية من خلال نشاط يخدم في النهاية فئات معينة في السكان الريفيين مثل صغار ومتوسطي الملاك الزراعيين ، والثاني المدخل الوظيفي Functional Approach وهذا يركز على المشروعات المتناثرة رغم انها تهدف لخدمات فئات مختلفة من الريفيين ولكنها غير متكاملة (٦) والمطلوب ان تكون التنمية الريفية تكاملية Integrated Rural Development Approach اي لا تركز على تهدف اولا الى النهوض بالقطاع الريفي وجعله جزءا من النظام الاجتماعي — الاقتصادي القومي ضمن الخطة الشاملة للتنمية من اجل تقريب الشقة بين الريف والمدينة ، كذلك الحد من الخلل في الدخول غير المتساوية في المجتمع بين المواطنين ، **لذلك يمكن القول بأن اهداف التنمية هي :** (٧)

(١) رفع الانتاجية في القطاع الريفي وغالبا ما تكون الزراعة هي النشاط الاساسي فيه من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي قبل الارتباط بالسوق .

(٢) فتح فرص للعمل والتشغيل الكامل للمواطنين في المناطق الريفية .

(٣) التوزيع العادل للدخل من خلال الاجور المناسبة وتغيير نظام حيازة الارض وخلق الحوافز المختلفة للعمل .

(٤) المشاركة في عملية اتخاذ القرار وخلق قدرة سياسية وادارية عند الريفيين وجعلهم في قلب العملية التنموية بكل ابعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، للقضاء على تهميشهم واعطائهم دور المنفذ فقط ، وان تعتمد التنمية الريفية على الجهود الشعبية الذاتية مع مساهمة الحكومة المركزية .

(٥) تلبية الحاجات الاساسية للريفيين مثل الصحة والتعليم والتغذيةوالسكن وتحسين البنى التحتية وربط الريف بالمدينة بهدف الغاء الظروف التي تجبر على الهجرة .

التنمية الريفية ليست مصطلحا مرادفا للتنمية الزراعية وان كانت التنمية الزراعية هي جوهر التنمية الريفية في اغلب مجتمعات العالم الثالث ، والريف في هذا الصدد لا يعني فقط ثنائية ابن خلدون بين أهل البادية وأهل الحضر ، ولا مفهوم « ردفيلد أوتونيز » الثنائي . ان الريف يعني المنطقة التي يسودها نمط انتاج تقليدي مثل الزراعة بالطريقة التقليدية القديمة والرعي والصيد ، ويتسم نشاط النمط التقليدي بعدم استعمال تكنولوجيا متطورة او استعمال أدوات بدائية والاعتماد اكثر على طاقة الانسان او الحيوان ، وعدم ارتفاع الانتاجية

فالاقتصاد الرأسمالي بدخول الاستعمار شوه الاقتصاد التقليدي الذي كان يمكن ان يتطور ــ ولو ببطء ــ في اتجاه طبيعي متكامل . الاقتصاد التقليدي الان لم يلحق بالاقتصاد الرأسمالي الصناعي الحديث ، كما لم يستمر في تحقيق وظائفه القديمة مثل منع المجاعات كما يحدث الان في منطقة الساحل وكثير من الاقطار الاسيوية مثلا .

* * *

اعتمد البحث في الجزء الاول على منهج وصفي بقصد الاحاطة بما هو قائم ، وارتكز على الاحصائيات اساسا . ثم تبع ذلك الجانب التحليلي من خلال تفسير الظواهر التنموية بما هو ابعد من الارقام المجردة ، وتحويلها الى مؤشرات اجتماعية ــ اقتصادية تعطينا صورة شاملة للواقع . نظرا لان مهمة الباحث لا تتوقف عند التفسير فقط بل هو مطالب بتصور امكانية التغيير نحو الافضل والايجابي ، لذلك اعتمد البحث في الجزء الاخير على منهج استشرافي او مستقبلي اي بتحديد ما يجب ان يكون ، وهذه هي الناحية التخطيطية في علم الاجتماع : القدرة على التنبؤ وطرح الاحتمالات المشروطة باحداث ظروف جديدة .

وهذا المنهج لا يخرج عن الطرق المستعملة في الدراسات القطاعية والمتخصصة في جانب من التنمية وهو يحاول تجاوز الامر الراهن دون الدخول في تخمينات وتوقعات غير مؤسسة .

اولا ــ استراتيجية التنمية الريفية في الدول الخليجية النفطية

استراتيجية التنمية الريفية هي جزء من التنمية الشاملة وحين نستقرىء خطط التنمية الخليجية عامة والريفية (أو الزراعية) خاصة نجد تشابها كاملا في الاهداف والمشكلات المحتملة . فهذه الاقطار تشترك في سمة من سمات التخلف الاقتصادي وهي الاعتماد على مصدر دخل رئيسي واحد هو النفط ، يضاف الى ذلك استيراد الايدي العاملة من الخارج وغالبا التجارة الخارجية فهي تعتمد على الواردات ولا تصدر سلعا بشكل ملحوظ غير النفط . هذه الوضعية الاقتصادية تنعكس مباشرة على استراتيجية التنمية الريفية كما سنرى في نهاية هذا القسم من البحث .

تذكر كل الخطط الخليجية للتنمية اهمية تنويع مصادر الدخل القومي ، ولكن ما زال قطاع النفط هو المصدر الاساسي للدخل القومي ، كما زادت تغييرات أسعار النفط بعد ١٩٧٣ من نسبة النفط في الدخل القومي وليس العكس ، بمعنى أن

السنوات الاخيرة اظهرت التأثير الاقتصادي المتزايد لعائدات النفط على الاقتصاد حتى مع محاولات رفع مساهمات القطاعات الاخرى مثل الزراعة والصناعة والموارد الطبيعية الاولية الاخرى مثل المعادن . والجدول التالي يبين تطور عائدات النفط في سنوات مختلفة (بملايين الدولارات الامريكية) لبعض دول الخليج . (٨)

السنة / القطر	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الامارات العربية المتحدة	١٢٧٨٤ر٨	١٩٤٥٤ر٣	١٨٧٤٠ر٤	١٥٤٦٣ر٩	١٢٥٧٦ر٩
السعودية	٥٥٨٥٢ر٨	٩٦٥١١ر١٢	١٠٦٢٩٦ر١	٦٩٠٢٠ر٢	٤٧٢٩٧ر٨
الكويت	١٣٧٠٣ر٦	١٩٢٤٥ر١	١٠٦٩٢ر١	٤٣٠٠ر٨	٦٢٩٦ر١
قطر	٣٥٧٦ر٩٣	٥٣٨٧ر٢٠	٥٢٩١ر٥	٣٩٨٧ر٦	٣١١١ر٥

هذه الزيادات الهائلة ــ رغم انخفاض العائدات في السنوات الاخيرة ــ ادت الى تعميق مشكلة الاعتماد على النفط واهمال الزراعة بالذات ، فقد اتجه الناس نحو العمل الحكومي والاعمال التجارية والمقاولات ، وتشير الاحصائيات في سنوات قفزة اسعار البترول الى ان الناتج القومي والايرادات العامة وميزان المدفوعات معتمدة الان كلية تقريبا على انتاج وتصدير النفط الخام (٩) :

	الناتج القومي ٪	الايرادات العامة ٪	ايرادات ميزان المدفوعات ٪
السعودية	٩٥	٧١	٩١
الكويت	٩٧	٦٦	٧٩
البحرين	٨٣	٦٦	٧٤
قطر	٩٦	٨٥	٩٠
الامارات	٩٣	٦٢	٩٤
عمان	٩٣	٦٤	١٠٠

يلاحظ ان وضعية الدول الخليجية لا تتدرج ضمن مشكلات التنمية النمطية للعالم الثالث وهي هيمنة القطاع الزراعي والاعالة الخارجية اي المعونات

والمساعدات الخارجية ، فهي على العكس تعاني من انحسار الزراعة ومصادر الاقتصاد الريفي مثل الرعي والصيد . فالنشاط الاقتصادي غير متوازن ليس فقط بالنسبة للدخل ولكن أيضا بالنسبة للعمل والجهد البشري ، فالقطاع الريفي (الزراعة والصيد) يظل ثانويا وضعيفا في مساهمته بالنسبة لمجمل الناتج المحلي ليس مقارنة بقطاع النفط والمعادن فقط ، فهو يأتي عادة في ذيل قائمة القطاعات أي بعد الخدمات والصناعة التحويلية . والجدول التالي يبين هذه الحقيقة حسب النسب المئوية لكل قطاع . (١٠) :

	الخدمات ٪	الصناعات التحويلية	النفط والمعادن	الزراعة والصيد
عمان	٢١ر٧٨	٠ر٣٨	٧٤ر٥١	٣ر٣٣
السعودية	١١ر٢٥	٥ر٣١	٨٢ر١٤	١ر٣
الكويت	١٧ر٥٩	٤ر٥٩	٧٧ر١٥	٠ر٦٧
الامارات	٣٤ر٩	٢ر٢	٦١ر٧	١ر٢

واضح أن متوسط الزراعة والصيد لا يتعدى ٢ ٪ واحيانا يقل عن الواحد في المائة .

تصبح المشكلة في الدول الخليجية ليس الاعتماد على المعونات الخارجية ولكن الاعتماد على الغذاء من الخارج واتسعت الفجوة الغذائية خلال السنوات الاخيرة بسبب ارتفاع الاسعار عالميا وذبذبات انتاج الغذاء وازدياد المستهلكين في هذه الدول نتيجة للعمالة الوافدة ، ورغم طرح شعار تحقيق الامن الغذائي بالتوسع في القطاع الزراعي وتحديث هذا القطاع ما زالت المشكلة قائمة . ففي قطر مثل المملكة السعودية ، يمتلك امكانية مادية هائلة ــ لم يستطع الارتفاع بمستوى انتاج الغذاء للفرد بل تناقصت معدلات نمو انتاج الغذاء للفرد خلال الفترة التي زادت فيها عائدات النفط اي في الاعوام من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ كما يبين الجدول التالي (١١) :

	المتوسط السنوي لمعدلات نمو الغذاء للفرد						
السنوات	١٩٦٨/٧	١٩٧١/٧٠	١٩٧٤/٧٠	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٦/٧٥	١٩٧٧/٧٦	١٩٧٨/٧٧
السعودية	١ر٧-	١ر٩-	١ر٧-	٤ر٢+	١٤ر٠-	٤ر٧	٢ر٢-

كذلك لم تتحقق التنمية الزراعية رغم المجهودات الضخمة والاكتفاء الذاتي في كثير من ضروريات الامن الغذائي في كل السلع الغذائية وما زالت في مرحلة بعيدة عن ذلك حسب البيانات التالية :

انتاج واستهلاك الحبوب للفترة ٧٤-١٩٧٨ (ألف طن متري)[١٢]

القطر	المتوسط السنوي الاجمالي			نسبة الاكتفاء الذاتي
	الانتاج	المتاح	المستهلك	
الامارات	–	٩ر١٥٦	١ر١٥٥	صفر
البحرين	–	٠ر٤٢	٢ر٣٩	صفر
قطر	–	١ر٣٤	٢ر٣٣	صفر
الكويت	–	٧ر١٩٨	١ر١٩٣	صفر
السعودية	٦ر٣١٥	٣ر١١٣٢	٦ر١٠٨٤	٩ر٢٧
عمان	٤ر٥	٣ر٩٣	٦ر٩٢	٥ر٧

انتاج واستهلاك الدرنات والبقول (طن متري)[١٣]

القطر	الدرنات			نسبة	البقول (١٩٧٤-١٩٧٨)			نسبة
	الانتاج	المتاح	المستهلك	الاكتفاء الذاتي ٪	الانتاج	المتاح	المستهلك	الاكتفاء الذاتي ٪
الامارات		٩٩٦٥	٨٩٦٩	صفر		٤٩٦٢	٤٧١٤	صفر
البحرين		٤٨٢٥	٤٣٤٣	صفر		١٢٣١	١١٦٩	صفر
قطر		٤٨٩٦	٤٤٠٦	صفر		٤٦٥	٤٤٢	صفر
الكويت		١٧٩٤٣	١٦١٤٩	صفر		٦١٦٣	٥٨٥٥	صفر
السعودية		٣٢٣٢٧	٢٩٠٩٤	٩ر١٠٪		٢٠٨٣٢	١٩٥٤٨	٢٤٪

وقد تسبب هذا العجز في الاكتفاء الذاتي في استنزاف جزء كبير من الموارد المالية لشراء الغذاء من الخارج رغم ان الدول الخليجية لا تتعرض لمشكلة الغذاء والتغذية بصورتها المعروفة والمتوقعة بسبب كون النقص في الغذاء سيزداد شدة تدريجيا لان بعض البلدان ستصبح غير قادرة على توفير الغذاء لسكانها أو على دفع اثمان واردات الغذاء (١٤). فالدول الخليجية النفطية تحاول من خلال كثير من المشاريع توفير الغذاء لمواطنيها ولكن ما زالت تواجهها العديد من العقبات ، ومن ناحية اخرى فهي قادرة حتى الان على دفع اثمان واردات الغذاء ولكنها عبء ثقيل على الميزانية مستقبلا وكان يمكن ان توجه الى مجالات صرف اخرى . ويؤكد البنك الدولي في كثير من تقاريره عن التنمية في العالم على ان « القضية الخاصة بكميات المواد الغذائية واستيرادها والكميات التي ينبغي انتاجها محليا تعتبر من اهم الاختيارات الاستراتيجية » (١٥) .

يعطي الجدول التالي صورة واضحة لاعتماد الـــدول الخليجية النفطية على واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية :

القطـــــــــر	السنـة	القيمـــــــة	اجمالي قيمة الواردات	نسبة الزيادة السنوية	الرقم القياسي (١٠٠)
الامـــارات[١]	١٩٧٤	٨٢٢ر٦٦٢	١١ر٦	–	
	١٩٧٥	١ر٠٠١ر٦٧٢	٩ر٢	٢١ر٧٦	١٢١ر٧٦
	١٩٧٦	١ر٢٥٠ر٢٥٧	٩ر١٩	٢٤ر٨٢	١٥١ر٩٨
	١٩٧٧	١ر٦٥٢ر٢٨٠	٩ر١٣	٣٢ر١٦	٢٠٠ر٨٥
	١٩٧٨	١ر٨٩٠ر٦٧٣	١ر٩	١٤ر٤٣	٢٢٩ر٨٢
الكويـــت[٢]	١٩٧٣	٥٣ر٠٦٦	١ر١٧	–	
	١٩٧٤	٦٩ر٣١٥	١٥ر٢٣	٣٠ر٦٢	١٣٠ر٦٢
	١٩٧٥	١٠٦ر٠٢٩	١٥ر٣	٥٣ر٠٠	١٩٩ر٨١
	١٩٧٦	١٢١ر٢٣٦	١٢ر٤٧	١٤ر٣٤	٢٢٨ر٤٦
	١٩٧٧	١٤٧ر٦٧٤	١٠ر٦٥	٢١ر٨١	٢٧٨ر٢٩
	١٩٧٨	١٦٦ر٧٠٠	١٣ر١٩	١٢ر٨٨	٣١٤ر١٣٧
عمـــــان[٣]	١٩٧٥	٢٦ر٨٠٣	١ر١٠	–	
	١٩٧٦	٣٠ر٣٩٠	١ر١٢	١٣ر٤	١١٣ر٣٨
	١٩٧٧	٣٨ر١١٦	١٢ر٦	٢٥ر٤	١٤٢ر٢١
	١٩٧٧	٣٨ر١١٦	١٢ر٦	٢٥ر٤	١٤٢ر٢١
	١٩٧٨	٤٢ر٣٦٣	١٢ر٩	١١ر١	١٥٨ر٠٥

(١) القيمة بالألف درهم (٢) بالألف الدينار الكويتي (٣) بالألف ريال عماني .

اما في المملكـــة العربية السعودية فقد بلغت قيمة الواردات مـن المواد الغذائية والحيوانات الحية في ١٩٧٧ حوالي ٣٦٥ر٥ مليون ريال سعودي وهـي نسبة ٣٨ر١٠٪ من اجمالي قيمة الواردات ، اما البحرين فقد بلغت قيمة الاغذية والحيوانات الحية عام ١٩٧٨ ـــ ٢ر٥١ مليون دينار بحراني أي بنسبة ٣ر١١٪ من اجمالي قيمة الواردات ، اما دولة قطر فقـد بلغت قيمة الواردات مـن الاغذية والحيوانات الحية عام ١٩٧٨ حوالي ٤٥٦ مليون ريال قطـري بزيادة سنويـة ٧ر٣١٪ من العام الاسبق .

والمستقبل المرئي شبيه بالوضع الحالـي ان لم تزده ظروف السوق العالميـة والتقلبات المستمرة تعقيدا فالتوقعات حتى عام ١٩٩٠ يبين الزيادة المضطـردة للواردات الغذائية بالنسبة للدول تحت الدراسة :

السنـــة	صافي الواردات (بالآلف الدولارات)
١٩٨١	٦٢ر١٢٣ر٧٨٧ر٥
١٩٨٢	٠٤ر٨٨٤ر٩٨٤ر٦
١٩٨٣	٥٦ر٧٣٧ر١٢٠ر٨
١٩٨٤	٥١ر١٧٦ر٣٧٠ر٩
١٩٨٥	٠٥ر٥٥٩ر٧٤٤ر١٠
١٩٨٦	٤٣ر٠٦٣ر٤٣٨ر١٢
١٩٨٧	٥٥ر٢٣٤ر١١٩ر١٤
١٩٨٨	٣٢ر٥٩١ر٩٨٧ر١٥
١٩٨٩	٣١ر٧١٥ر٠٢٣ر١٨
١٩٩٠	٩١ر٤٤١ر٢٦٣ر٢٠

جعلت الدول الخليجية النفطية من مسألة تقليل الفجوة الغذائية والسير نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا وتحقيق الامن الغذائي لان الغذاء لم يعد موضوعـا اقتصاديا بل صار سلاحا سياسيا ـــ هدفا رئيسيا واساسيا في استراتيجية التنمية الزراعية والتـي هي جزء من التنمية الريفية ، وركزت على تطوير هذا القطـاع وان كانت في بعض الاحيان قد حددت الهدف « بانتاج اقصى ما يمكن من الغذاء » بسبب شح المياه وقلة الارض الزراعية ونقص الايدي العاملة والمدربة بالذات ، لذلك ما زال هذا الهدف الاستراتيجي في الافق البعيد ويحتاج لجهد مضاعف .

مـن اهداف استراتيجية التنمية الريفية في الدول الخليجية النفطية ربـط الافراد بأرضهم ومناطقهم الريفية لوقف الهجرة المتزايدة من الريف الـى المدينة بزيادة اعداد العاملين على الارض والمشتغلين بالصيد والرعي واستثمار مساحات

جديدة وزيادة الرقعة الزراعية ولكن الاراضي المزروعة والمشتغلة ما زالت قليلة وبالتالي تستمر الهجرة نحو المدينة وتتعمق الاتجاهات ضد العمل اليدوي ويساهم التعليم العام أيضا في المشكلة .

يبين الجدول التالي مساحات الاراضي في الدول الخليجيةبآلاف الهكتارات والصالح منها للزراعة والمستغل فعليا حتى نهاية السبعينات (١٦)

القطـــــــــر	المساحة الكلية	المزروع سنويا	للمساحة الكلية	الصالح للزراعة
الامـــارات	٧ر٧٧٠	٢٣	٢٩ ./.	٧
البحريـــن	٦٢	٣ر٥	٦ر٥	٢ر٥
الكويـــت	١ر٧٨١	١٣٧	٧ر٧	١٦ر١
السعوديـــة	٩٧ر٢١٤	٨٠٩	٠ر٤	٢ر٨٨٠
عمـــان	٢٥ر٢١	٤٢	٠ر١٧	٣٦

أما بالنسبة لنوع العمل ومكان السكن فما زال التركيز على المدينة والعمل في قطاع الخدمات معلما ديمغرافيا وبشريا واضحا في دول الخليج النفطية ، ففـي « قطر » يسكن ٧٥٪ من السكان البالغ عددهم ١٨٠ الف نسمـة في العاصمـة ونسبة الحضر في الكويت ٩٤٪ وفي البحرين ٨٢٪ وفي الامـارات ٦٥٪ يسكنون ثلاث مدن هي ابو ظبي ودبي والشارقة (١٧) أما بالنسبة للعاملين في القطـاع الزراعي فهي نسبة ضئيلة بالمقارنة لمجموع القوى النشطة اقتصاديا :

القطـــــــــر	حجم القوى العاملة في الزراعة بالآلاف (١٩٨٠)	مجموع القوى العاملة
السعوديـــة	١٢٢٦	١٠٢٦ر٥
الكويـــت	٧ر٥١٤	٩١ر٨
الامـــارات	١٣ر٢٧٠	٤٥
البحريـــن	٣ر٩٩	٤٥ر٨
قطـــــر	١ر٩٣	١٢ر٥

فالنسبة قليلة وتقل عن خمس العاملين خاصـة وان الغالبية لا تعمل في مجالات فنية او مهنية متخصصة بل تركز العمالة في قطاعات الخدمـات والبنـاء والتشيد وتصل ٥٪ فقط في قطاعات الصناعات الاستراتيجية والتمويلية .

ولم تتوقف الهجرة الى المدينة وذلك بسبب احجام المواطنين عن العمل في الريف في عوامل الجذب فيما يخص الترفيه والخدمات وتجدد فرص العمل والحياة عامـة . (١٨)

علينا ان ننوه في هذا المجال الى ان التعليم بشكله ومحتواه الحالي هو واحد من عوامل التغير السلبي اذ يقتلع ابناء الريف من بيئتهم الاولى باعداد متزايدةويلقى بهم الى المدينة ذات الطابع الريفي والاستهلاكي ــ الصناعي معا ، لذلك لا يعمل في الريف الا كبار السن او الفاشلون في دراستهم وهؤلاء يتصيدون اي فرصة لهجرة الريف مثل فرصة العمل في الجندية او حتى في الريف يفضلون العمل كخفراء وفراشين في المدارس والمستشفيات والمؤسسات على العمل في الزراعة مثلا . بقيت نسبة التعليم الفني والمهني متدنية في الوطن العربي ككل والوضع في الدول الخليجية النفطية ليس بأحسن حالا (١٩) .

نسبة تطور التعليم الفني والمهني الى التعليم الثانوي العام (٦٩/١٩٧٠-٧٦/١٩٧٧)

القطر	السنة	مجموع المسجلين في التعليم الثانوي	مجموع المسجلين في التعليم الفني والمهني	نسبة التعليم الفني والمهني الى الثانوي العام
الكويت	٧٠/٦٩	١١٢٤٨	١٧٣٣	١٢ر٤ ٪
	٧٥/٧٤	١٤٩٥٦	١٥٣٣	١٠ر٣ ٪
	٧٧/٧٦	٣٥٦٢٦	٢٩٨٢	٨ر٤ ٪
البحرين	٧٠/٦٩	٥٧١٠	٦٨٨	١٢ ٪
	٧٥/٧٤	٧٠٣٥	١٨٨١	١٦ر٧ ٪
	٧٧/٧٦	٧٢٦٥	١٦٩٤	٢٣ر٥ ٪
السعودية	٧٠/٦٩	١٣٨٣٦	٦٩٢	٥ ٪
	٧٤/٧٣	٣٦٥٤٦	٢٠٦١	٥ر٦ ٪
	٧٧/٧٦	٥٩١٣٣	٤٥٥٨	٧ر٦ ٪
قطر	٧٠/٦٩	١١١٩	١٤٥	١٣ ٪
	٧٤/٧٣	٢٢٨٩	١١٤	٥ ٪
الامارات العربية المتحدة	٧٥/٧٤	٢٠٦٦	٢٥٠	١٢ر١ ٪
	٧٦/٧٥	٢٥٤٥	٢٩٦	١٠ر٥ ٪
	٧٧/٧٦	٣٣٥٤	٢٢٨	٦ر٨ ٪

نلاحظ ان هذه المعدلات نقصت في السنوات الاخيرة حسب الجدول في كثير من البلدان مثل قطر والامارات العربية المتحدة والكويت . وهذا يعني ان الاتجاه نحو التعليم الثانوي العام هو السائد ، كما ان التعليم الفني والمهني يشمل التعليم الصناعي والتجاري والزراعي وخريجو المدارس الصناعية والتجارية غالبا ما يعملون خارج الريف في المؤسسات الصناعية والتجارية بالمراكز الحضرية .

يمكن ان نستنتج من الصورة العامة لاستراتيجية التنمية الريفية في الـــدول الخليجية النفطية واهدافها وحسب مؤشرات اساسية مثل انتاج الغذاء وتنويـــع مصادر الدخل ثم وقف الهجرة نحو المدينة وزيادة فـــرص العمل في الريف وربط المواطنين بالريف **ان التنمية الريفية تتعثر في المنطقة** لان النفط لم يساهم في تنويع النشاطات الانتاجية ، ولكن النفط هو احد العوامل ، فهنـــاك اسباب طبيعية ـــ ايكولوجية اقدم من ظهور النفط وقد يقلل عوائد البترول بطريقة عقلانية ورشيدة من تأثيرات من خلال جلب التكنولوجيا المناسبة وتطوير خدمات الريف وتنويـــع التعليم .... الخ .

وسأحاول في دراسة الحالة القطرية الخاصة بدولة الامارات متابعة الاهداف والعقبات والتصورات بتفصيل اكثر واشمل .

ثانيـــا : استراتيجية التنمية الريفية
في دولة الامارات العربية المتحدة ـــ نموذج تطبيقي

تسير استراتيجية التنمية الريفية في دولة الامارات العربية المتحدة في نفس خط بقية الدول الخليجية النفطية الاخرى وضمن نفس اطار السياسات والخطط . ولقد بينت دولـــة الامارات دومـــا في خططها الاقتصاديـــة المختلفة استراتيجيتها التنموية في القطاع الزراعي والريفي ، وهي ذات أربعة اهداف رئيسية :

(١) انتاج اقصى ما يمكن انتاجه من الغذاء محليا لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتقليل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من الخارج .

(٢) خلق الظروف الملائمـــة بواسطـــة تحسين الدخل والوضـــع المعيشي للمزارعين والصيادين من اجل ان تحتفظ بالمزارع على ارضه وبالصياد في مهنته في البحر والحد من الهجرة الى المدينة .

(٣) المحافظة على الموارد الطبيعية المحدودة وهي التربة والماء .

(٤) تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد القومي .

هذا وقد عملت الحكومة جاهدة على تحقيق هذه الاهداف، وحاولت الاستفادة من الموارد المالية الهائلة التي تملكها ، فقامت سياستها على دعم القطاع التقليدي لتحقيق الهدفين الاول والثاني وبالذات ربط الريفيين بالريف . وحين انشئت وزارة الزراعة والبلديات كانت اغراضها (٢٠) :

(١) تنفيذ منح الاراضي للمواطنين .

(٢) رعاية شؤون الزراعة في المناطق الزراعية ومناطق الاستزراع وتطبيق

وسائل الانتاج الزراعي ومقاومة الآفات الزراعية .

(٣) تدريب المزارعين على الوسائل الحديثة وحماية المحصولات وتسويقها.

(٤) تنشيط الزراعة وذلك عن طريق توزيع الاسمدة والبذور والاشجار الحرجية واشجار الفاكهة والشتلات .

(٥) حفر الآبار في المزارع وتزويد المزارعين بالمضخات .

(٦) تقديم القروض العينية للمزارعين .

(٧) القيام بحراثة الارض وتجهيزها مجانا وكذلك توزيع مصدات الرياح للمزارع .

هذا وتقدم رواتب شهرية ٧٥٠ درهم (حوالي مائتي دولار) (٢١) خلال السنتين الاوليين من تملك الارض والقروض يعتبر نصفها هدية،وقد كانت القروض المقررة للمزارعين ما بين ٥ر١٠ مليون درهم الى ١٩ مليون درهم سنويا في الفترة ما بين ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠ . (٢٢) كذلك قامت بحفر الابار وكان عددها حوالي ٢٥٥ بئرا في ثلاث سنوات ١٩٧١ حتى ١٩٧٣ وفي ١٩٧٥ حفرت ١٣٠ بئرا وركبت عليها ٥١٠ مكينة (٢٣) والشاهد هو أن الحكومة تهتم بالتنمية الزراعية وتتدخل في كل شؤون القطاع الريفي بهدف تحقيق الاستراتيجية ولكن مع ذلك بقي اسهام القطاع الزراعي ضعيفا بل تناقص نسبيا بالمقارنة مع زيادة اهمية القطاعات الاخرى . كما يبين الجدول التالي :

الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الانتاج الزراعي (بالأسعار الجارية)
بالمليون درهم

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٩
مجموع الناتج الاجمالي	٦٤٤٩	١١٤٠٧	٣١١٥٠	٥٥٠٦٦	٥٦٢٨٨
قطاع النفط	٤٠٩٥	٧٨٦٥	٢٥٠٦٠	٣٢٥٨٤	٣٠٤٥٢
القطاعات الأخرى	٢٣٥٤	٣٥٤٢	٦٠٩٠	٢٢٤٨٢	٢٥٨٣٦
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية (القيمة المضافة)	١١٦	١٥٥	٢٠٨	٤٤٥	٥٠٨
نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ٪	٨ر١٪	١ر٤	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٩
نسبة الزراعة في القطاعات الأخرى غير النفط	٩ر٤	٤ر٣	٣ر٤	١ر٩	٠ر٢٪

المصدر : وزارة التخطيط بدولة الامارات .

السكان وقوة العمل

بالألف نسمـــة

التصنيـــف / السنـــة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨ توقعات	١٩٧٩ تقديرات
مجموع عدد السكان	٣١٩ر٧	٣٨٠ر١	٤٦١ر١	٥٥٧ر٩	٧٢٥ر٤	٨٦٢ر٠	٨٧٧ر٤	٩٠٥ر٠
مجموع قوة العمـــل	١٤٤ر٨	١٨٢ر٩	٢٣٤ر٤	٢٩٦ر٥	٤٠٦ر٦	٤٥٠ر٧	٤٥٩ر٦	٤٨٥ر٢
قوة العمل الزراعيـة	١٣ر٥	–	–	١٣ر٢	–	١٤ر٦	١٥ر٢	١٦ر٢
نسبة قوة العملى الزراعي الى مجموع قوة العمل (٪)	٩ر٣	–	–	٤ر٥	–	٣ر٢	٣ر٣	٣ر٣

المصدر : وزارة التخطيط – دولة الامارات العربية المتحدة .

بقي القطاع الزراعي يمثل اقل من نسبة ١ ٪ من اجمالي الناتج ، وهذا مؤشر لوجود صعوبات وعوائق حقيقية في طريق التنمية الزراعية ، كما انه يؤكد حقيقة ان مشكلات التنمية ليست بالضرورة مالية او تمويلية بقدر ما هي شاملة لعناصر بشرية وايكولوجية . كما نلاحظ ايضا ان القوى العاملة في الزراعة وصيد السمك او نسبة الناشطين اقتصاديا فيما يسمى القطاع التقليدي ظلت متدنية بينما زادت نسبة القوى العاملة في القطاعات الاخرى لما يفوق الخمس احيانا، لان عدد السكان والوافدين يزداد باستمرار ، كما ان المشروعات الجديدة تضاعفت في الفترة التي اعقبت ارتفاع اسعار البترول بعد عام ١٩٧٣ . والجدول السابق يوضح هذه الواقعة المناقضة لاهداف استراتيجية التنمية الريفية :

القطاع الزراعي : الانجازات والعقبات

يعمل القطاع الزراعي في دولة الامارات العربية في ظل ظروف صعبة للغاية، لدرجة ان المسؤولين في بعض الاحيان يعلنون ضيقهم تجاه صعوبة ان تتحسن ظروف الزراعة ، فقد صرح وزير المالية والصناعة خلال مناقشة ميزانية عام ١٩٨٢ في المجلس الوطني الاتحادي :

« أود ان اشير الى ان التنمية الزراعية تواجه صعوبات كبيرة ، فأرضنا — بكل صراحة — غير زراعية ، وقد عجز الخبراء عن تطوير نوعية الزراعة أو تنميتها حتى في مجال الخضروات ، والحكومة انفقت الكثير في هذا المجال ولكن النتائج قليلة » (٢٤) .

يلاحظ ان المناطق الزراعية محدودة وتحفر في مناطق بعينها وتكاد امارة رأس الخيمة تمثل نصف مجموع الاراضي المزروعة (٤٨ ٪) (٢٥) بالاضافة لامارة ابو ظبي وبالذات منطقة العين ومحاضر (ليوا) . توزع المناطق الزراعية الى اربع مناطق :

(١) المنطقة الشمالية وتضم بعض اراضي امارتي رأس الخيمة والفجيرة .

(٢) المنطقة الجنوبية وتضم دائرة العين وغياتي وليوا وبدع زايد .

(٣) المنطقة الوسطى تشمل بعض الاراضي التابعة للامارات الشمالية (دبي — الشارقة — عجمان — أم القيوين — وبعض من رأس الخيمة والفجيرة)

(٤) المنطقة الشرقية وهي الاراضي الواقعة على الساحل الشرقي وتشمل اراضي تابعة للفجيرة والشارقة ورأس الخيمة . وهذا الجدول يوضح الحيازات والمساحة الكلية للاراضي المزروعة في كل منطقة : (٢٦)

المنطقة الزراعيـــة	عدد الحيازات	المساحة (هكتار)
الشماليـــة	٢٣٦٨	٧٨٢١
الجنوبيـــة	١٥٢١	٧٠٠٣
الوسطـــى	٢٥٦١	٣٧١٦
الشرقيـــة	٢٩٨٥	٣٠١٤
الاجمـــالي	٩٤٣٤	٢١٥٥٤

هذا وتقدر المساحة الصالحة للزراعة في دولة الامارات بحوالي ٥٠ ــ ٦٠ الف هكتار والذي زرع فعلا حسب الجدول السابق يعادل ٣٩ ٪ من جملة المساحة الصالحة للزراعة اي ما يعادل ٢٩ ٪ من مساحة الدول الكلية (٢٧) وحسب احصاء ١٩٧٥ فان مساحة الارض المزروعة لكل فرد لا تتجاوز ١٩ر٠ من الدونم . كما نلاحظ وجود عدد من العوامل يعوق الاستثمار الامثل للاراضي الصالحة فهي مبعثرة في سبع امارات ففي ١٩٧٥ كانت الحيازات الزراعية في الدولة ٧٥٢٢ حيازة موزعة على كل انحاء الدولة كالاتي :

المنطقة الجنوبية ٤٥٤ حيازة منها ١٤٤ حيازة منها تقع في ١٥ موقعا والمنطقة الوسطى ٢٢٣٥ حيازة في ١٤٢ موقعا مع ان ٨٠٧ حيازة على ١٢٧ موقعا . وتشكل الحيازات الصغيرة ٥ر٨٥ ٪ من الملكيات كلية بينما الملكيات الكبيرة ما بين ٢٥٠ الى ١٠٠٠ دونم ٥ر١٤ ٪ وهناك اثنتان فقط فوق الالف دونم اي نسبة ٠٤ر ٪ (٢٨) وهذا التفتيت والبعثرة على حساب الاستفادة المثلى من المياه الشحيحة والاسمدة وآلات الحراثة والحصد لان المزارع الصغير مستقلة بعضها عن بعض . والملاحظ ان الملكيات الكبيرة خصصت لمزارع الدواجـــن . ويبين الجـــدول التالي صغير الحيازات وفي نفس الوقت الفرق بين متوسط المساحة الاجمالية وبين متوســـط المساحة المزروعة فعلا :

الامـــــــارة	متوسط المساحة الاجمالية للحيازة (هكتار)	متوسط المساحة المزروعة بالحيـــازة
أبو ظـبي	٦ر٣٢	٤ر٣٥
دبـــــي	٢ر٠٦	١ر٢٦
الشارقـــة	١ر٦٣	١ر١٠
عجمـــان	٠ر٤٥	٠ر٣٤
أم القيويـــن	٤ر١٠	٢ر٤٣
رأس الخيمـة	٢ر٢٧	١ر١٧
الفجـــيرة	٠ر٧٨	٠ر٦٩
الاجمـــالي	٢ر٠٠	١ر٢٢

ونستنتج من هذا الجدول انه في المتوسط لو كانت الحيازة ٢ هكتار فان المزروع هو ٢٢ر١ هكتار اي بنسبة ٦١ ٪ من الحيازة كما تمثل الحيازات ذات ٢ هكتار واقل حوالي ٨١ ٪ من الحيازات .

هناك جانب مهم في توزيع الحيازات ، فهدف استراتيجية التنمية الزراعية الاول هو الاحتفاظ بالمزارع وبأرضه . ولكن اذا نظرنا الى توزيع الحيازات حسب مهنة المالك ومن يدير الحيازة وجدنا ــ حسب احصائية ١٩٧٥ ــ ان ٤٨٤ حيازة يمتلكها مزارعون و ٤٤٢٤ حيازة غير مزارعين و ٢٦١٤ غير مبين لها مهنة المالك . ومن جملة ٧٥٢٢ حيازة يوجد ٤٣٢٤ اي ٥ر٧٥ ٪ من الجملة يديرها الحائزون و ١٤٤٢ حيازة اي ٢ر١٩ ٪ من الجملة يديرها مديرون و ٤٠ حيازة تديرها شركات و ١٦٢٢ غير مبين من يديرها . (٢٩) كما ان بعض الحيازات يبيعها اصحابها من المزارعين الفقراء الى المضاربين ، لذلك تشجع حكومة رأس الخيمة المواطنين باعطائهم الاراضي ولكن تشترط اصلاحها واستثمارها خلال سنوات والا صودرت لكي لا يستولي عليها المضاربون .

رغم هذه السلبيات فقد حقق القطاع الزراعي بعض النجاحات ولا سيما فيما يتعلق بهدف انتاج الطعام محليا من أجل تحقيق الامن الغذائي ، وتقليل الاعتماد على الخارج . ولكن الواردات الغذائية ما زالت في ازدياد ، فقد تحسن الانتاج المحلي من الاغذية وامكن سد ٢٧ ٪ من مجمل الغذاء المستهلك من الانتاج وفي نفس الوقت فقد ارتفعت الواردات الغذائية من ٢٤٠ الف طن عام ١٩٧٢ الى ٨٢٦ الف طن من عام ١٩٧٨ اي بنسبة ٣٤٤ ٪ خلال ستة اعوام . (٣٠) وقد كانت واردات الخضروات والفاكهة خلال الفترة ما بين ٧٤ ــ ١٩٧٨ ونصيب الفرد بالكيلو ونسبتها لمجموع الواردات الغذائية (لانها تشمل الحيوانات الحية والزيوت والدهون والمشروبات) في زيادة مستمرة ، وهذا يدل على ان المجهود المحلي يحتاج الى مضاعفة واعادة تقييم :

السنوات	واردات الغذاء (بألف طن)	الفرد بالكيلو	جملة واردات الخضار والفاكهة بألف طن	النسبة ٪	نصيب الفرد بالكيلو
١٩٧٤	٣٨٣ر٣	٨٣١ر١	١١٢	٢٩ر٢	٢٤٣
١٩٧٥	٤٤٦ر٩	٨٠٠ر٨	١٤٠	٣١ر٣	٢٥١
١٩٧٦	٥٨١ر٢	٨٠١ر٥	٢١١	٣٦ر٣	٢٩١
١٩٧٧	٦١١ر٢	٧٠٩ر٣	٢١٣	٣٤ر٩	٢٤٧
١٩٧٨	٨٢٦ر٠	٩٤١ر٣	٢٩٢	٣٥ر٤	٣٣٢

ومن الواجب ان ينصب اهتمام الدولة في الفواكه والخضروات لانهما المجالان اللذان تعتبرهما وزارة الزراعة والثروة السمكية الوسيلة المباشرة لتقليل الفجوة الغذائية ، علما بأن هذا لا يعني عدم الاهتمام بانتاج الحبوب والبقول ولكن يبقى انتاج الخضروات والفواكه هو محور سياسة الدولة الزراعية يضاف لهما انتاج الدواجن والالبان ومشتقاتها . علينا ان نلاحظ في انتاج الفاكهة ان النخيل يشغل حوالي ٨٧ ٪ من المساحة المنزرعة للفاكهة والباقي للموالح خاصة الليمون المالح (اللومي) والمانجو في المنطقة الشرقية وتمثل الفاكهة ككل حوالي ٧٥٪ من المحاصيل البستانية ، وتمثل محاصيل الخضر والفاكهة والمحاصيل الاخرى وقيمة الانتاج النباتي في عدد من السنوات : (٣١)

الانتاج الزراعي النباتي	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠
(أ) انتاج الخضروات				
المساحة (هكتار)	٢٣٨٠	١٢٨١	٣١٠٩	٤٦٦١
الانتاج (الطن)	٢٢٢٠٠	١٦٢٦٩	٧١٩٠٠	١٢٦٨٠٠
القيمة (الف درهم)	–	–	١٤٠٦٩٠	٢٧٧٦٢٨
(ب) فاكهة :				
المساحة (هكتار)	٥٠٠٠	٤٤٢٧	٦٢٥٣	٧٠٩٤
الانتاج (طن)	٢٦٥٠٠	١٩٤٧٩	٤٦٦٠٠	٥٩٣٠٠
القيمة (الف درهم)	–	–	٨٥٩٩٥	١٠٨٠٨١
(جـ) محاصيل أخرى :				
المساحة (هكتار)	١١٢٤	٨٥٦	١٠٥٣	١٨٥٠
الانتاج (طن)	٧٠٨٣	٨٣٩٠	–	–
القيمة (الف درهم)	–	–	–	–
الاجمالي القيمة (بالالف درهم)	٣٣٫٩٠٠	٦١٫٣٠٠	٢٤٢٤٨٣	٤٩٧٠٢٤

عقبات ومشكلات

تتعرض الزراعة في دولة الامارات العربية المتحدة لمشكلات وعقبات تعتبر عامة بين الدول الخليجية وهي تختلف في حدتها فقط من قطر لاخر . واجمالا تتركز المشكلة الزراعية في محدودية المياه الجيدة وضيق الاراضي الصالحة للزراعة ، ويلخص وكيل وزارة الزراعة المساعد للشئون النباتية المشكلة الزراعية في « قلة المياه وصغر الرقعة الزراعية ووجود مجالات اخرى لجذب الاستثمارات خارج

القطاع الزراعي والظروف المناخية القاسية صيفا التي تفرض استخدام البيوت الزراعية بينما انشاؤها مرتفع التكاليف (٣٢) ويمكن ان نصنف العقبات والمشكلات في فئتين طبيعية وبشرية . ولو عددنا العوامل الطبيعية فلا بد ان نركز على مشكلة المياه والتربة والمناخ . تعتبر كمية ونوعية المياه المحدد الاساسي للتنمية الزراعية في المستقبل ، وكما يقول تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية : « **... الماء هو الاختناق الذي يحد من التوسع الزراعي وهو ليس المال ، الذي يقرر امكان ادراج مشروع ما وجدواه الاقتصادية** » . (٣٣) ويضعها « نبلوك » كأول المشكلات المرتبطة بالتنمية غير النفطية عامة سواء في الزراعة او في مجال الصناعة او الاستخدام المنزلي لعدد السكان المتزايد (٣٤) وهذه المشكلة تتفاقم ، لان ارتفاع درجة الحرارة يزيد من التبخر ، الذي يؤدي الى تراكم الكربونات وغيره من الاملاح . كما اثبتت بعض الدراسات ان اراضي مستغلة زراعيا قد اصبحت الان قلوية لانها تروي بمياه درجة ملوحتها عالية (٣٥) . يضاف لذلك انعدام الاستخداه الرشيد للمياه في ري النباتات وزيادة عدد المضخات والابار التي لا تكلف المزارعين كثيرا نتيجة لدعم الحكومة . كما ان انشاء الابار يتم في بعض الحالات بصورة عشوائية لا تعير اهتماما للمسافة بين الابار وطاقة طبقة المياه الجوفية وقد نتج عن ذلك تسرب مياه البحر . كما ان منسوب المياه الجوفية قد هبط مترين خلال سنتين في احدى المناطق ذات الاهمية (٣٦) . هذه واحدة من أخطر مشاكل التنمية الريفية النسبة بين كمية المياه واستهلاك المياه .

احساسا من وزارة الزراعة والثروة السمكية بخطورة الوضع مستقبلا ، قامت بجهود ذاتية واخرى بالتعاون مع منظمات عالمية مثل « الفاو » لايجاد احسن السبل لاستعمال المياه المتوفرة . وهذا يقتضي التحول نحو وسائل حديثة في الري وتنظيمه ، فالاعتماد الرئيسي الان على المياه الجوفية بسبب جفاف المناخ وحرارته ولا بد اولا من تخطيط ومسح مركزي للموارد المائية يحدد الكمية الموجودة والمحتملة وتخزينها وتوزيعها من قبل هيئة مركزية تكون مسئولة عن الري واستغلال المياه وتشرف على حفر الابار الجديدة والمشاريع المزمع قيامها . ويمكن ان يكون جهاز الري مركزيا له تسلسل هرمي على مستوى الامارات ثم على مستوى مشروعات الجهات والمناطق في كل امارة على حدة . فالماء مورد استراتيجي في الدولة يجب ان تشرف عليه الحكومة الاتحادية مثل اشرافها على الدفاع والمالية مثلا بصورة مباشرة ومركزية وقد بدأت وزارة الزراعة والثروة السمكية تعي هذه المهمة فقد حددت خططها في هذا المجال التنموي فيما يلي :

(١) تنفيذ مشروع مسح مصادر المياه الجوفية والسطحية ومسح وتصنيف التربة . وقد تمت المرحلتان الاولى والثانية وسيحال المشروع لاستشاري اجنبي وقدرت التكلفة ٢ر١٧ مليون العام الماضي . وتدعم منظمة الاغذية والزراعة التابعة

للامم المتحدة (FAO) اكثر من مشروع ابحاث في هذا المجال مثل ابحاث المياه والتربة للتنمية الزراعية (مشروع فاو/امارات/٠٠٨/٧٣) ومشروع الغـــاز (بـتـف/امارات/٨٩٠٣) ادارة وتنمية مصادر المياه ، وهو مساعدة استشارية لوزارة الزراعة والثروة السمكية في اقامة سلطة المياه وتحضير خطة للمياه وايجاد بنك للمعلومات عن المياه وتحضير وثائق التعاقد للسدود المقترحة وبدأ فـي يونيو ١٩٧٩ (١٨) .

(٢) تقييم طرق الري السائدة من اجل الوصول الى انسب طرق الـري واحدثها وضبط كميات المياه اللازمة للمحاصيل المختلفة . فالوسائل المتبعة فـي الري بدائية مثل الشادوف والجازرة (قريبة من الساقية تدار بالثيران) والدلاء ،كما ان نظام الاحواض والاثلام لها ايضا عيوبها ففـي ري الاثلام (مثـل الجداول) تحتاج الارض الى تسوية كاملة لتسهيل مرور وتوزيع المياه ولكن الخضروات تزرع بطريقة تجعل الماء يغطي سيقان النباتات . كما ان عمليات الري تتم عادة فـي فترة الظهيرة وهذا يسبب ضياع المياه بالتبخر ، هذا وتبلغ الكميات الضائعة مـن المياه عن طريق التبخر والتعرق ٦٠ مليون م٣ في السنة بينما احتياجات الزراعـة من المياه ٤١٠ مليون من السنة وكمية المياه من الامطار وتحلية مياه البحر ١١٠ مليون م ٣ في السنة (٣٨) . لذلك اتجهت وزارة الزراعة والثروة السمكية الـى وسائل حديثة من الري مثل الرش وهي شبكة انابيـب ركبت عليهـا رشاشات مناسبات لرش الارض وتطبق في الاراضي ذات التربة الرملية الخشنة والمناطـق ذات الملوحة المعتدلة . ورغم ان الارض ترش عدة مرات فالكميات المستعملـة قليلة (٣٩) . كذلك طريقة التنقيط وهي انابيب ممتدة في خطوط متوازية على امتداد الاشجار وهناك انابيب صغيرة من الانابيب الكبيرة عند كـل شجرة تمتد علـى سطح التربة ويمكن اعطاء الاسمدة عن طريق اذابتها في الموزع الرئيسي (٤٠) وهذه الطريقة تقلل من التبخر وقد اثبتت ابحـاث محطـة الدقداقة النموذجية ان استعمال هذين النظامين يمكن ان يوفر حوالي ٧٠٪ من الميـاه المستعملة الا ان التكاليف عالية .

(٣) تقوم ادارة المياه والتربة بحفر وتنظيف وبناء الابار اليدوية في المناطق الجبلية كذلك فحص الابار الاعتيادية ، كما تقوم باصلاح الافلاج وتنظيفها للمحافظة على هذه الوسيلة التقليدية حين توجد .

(٤) انشاء السدود الترابية او حتى المعمولة من الصخر والتراب لمنع الهدر وجريان المياه الى البحر في فصل الامطار وهناك مشروعات عديدة للسدود علـى الاودية الصغيرة من امثال اودية بيح وحام ووادي الشمال (دبا) لحجز المياه وخزنها في باطن الارض وتغذية المياه الجوفية .

(٥) مشروعات تحلية مياه البحر ، ويفضل ان تستعمل في الشرب والصناعة والاستفادة من مياه الابار في الزراعة .

هذا واحد من اهداف استراتيجية التنمية وهو المحافظة على الموارد الطبيعية، والاهداف كما هو واضح متداخلة وتعمل وزارة الزراعة والثروة السمكية على تحمل عبء كبير بقصد تحقيق اهداف استراتيجية التنمية الريفية خاصة بسبب انصراف الناس عن هذا القطاع وهذه هي المشكلات والعقبات غير المرتبطة بالظروف الطبيعية والبيئية فهي بشرية وفنية . فما المشكلات غير الطبيعية التي تعوق التنمية الزراعية ؟

رغم محاولات ابقاء المزارع في قريته بالريف والصياد في عمله بالبحر والتي تظهر في انواع الدعم الذي يقدم للمزارعين والصيادين فقد ازدادت نسبة الهجرة من الريف الى المدينة . فالقوى العاملة في الزراعة والسماكة تبلغ ٥ر٦٪ من مجموع القوى العاملة في عامي ٧٥ و١٩٧٧ ولكن تقرير منظمة الاغذية والزراعة لعام ١٩٨١ — يقول ان القوى العاملة في الزراعة هبطت من ٣ر٩٪ في سنة ١٩٧٢ الى ٣ر٣ ٪ في سنة ١٩٧٩ — كما ان غالبية السكان توجد في المدن الرئيسية .ومع ازدياد التعليم يصبح من المستحيل بقاء المواطنين في الريف وممارسة المهن التقليدية التي قام بها اباؤهم واجدادهم . كما تسببت الفورة البترولية في توجه اغلب الناس نحو التجارة وقطاع التشييد وكل فرد يظن انه يمكن ان يصير مليونيرا من خلال عمليات استيراد وتصدير بسيطة او بناء عمارات فليس هناك حافز للبقاء في الريف وليجرب حظه في المدينة . وبالتالي يمكن ان يعمل الفرد بالمدينة ويترك الحيازة الزراعية لعمالة وافدة لكي يستفيد من الدعم والتسهيلات .

مع تطور الاقتصاد النقدي — الرأسمالي اصبح الاستثمار في الزراعة غير مربح كما ان المزارعين الاصليين يتعرضون لعقبات منها مسألة التسويق فالمحاصيل المحلية لا تستطيع احيانا ان تنافس المحاصيل المستوردة ويقول المزارعون ان بعض المحاصيل لا تباع الا بربع تكلفتها ولذلك يفضلون تقديمها علفا للحيوانات ، والطماطم مثلا يكلف الصندوق خمسة دراهم ولكن سعر الصندوق درهم واحد ، ويرجعون السبب الى احتكار تجار الخضار للسوق وتحكمهم فيه ولذلك يطالبون بالحماية ويرون ان وجود مؤسسة للتسويق ضرورة وخطوة تساعد في استمرار المزارعين في انتاج الخضروات والمحصولات الغذائية (٤١) . ويقول تقرير لمنظمة الاغذية والزراعة ان المزارع بعد ان ينتج محصوله لا يحصل حتى على ١٥ ٪ من الثمن الذي يدفعه المستهلك في حين ان الباقي يأخذه الوسيط والموزعون (٤٢) .

هناك سلبيات بشرية وفنية أخرى فالعاملون في الزراعة عناصر غير مدربة

وخاصة العمالة الوافدة ، فعندما يعجزون عن ايجاد عمل في المدينة يضطرون للعمل في الزراعة ، كما ان وسائل التدريب اصلا ضعيفة والتعليم الفني — الزراعي لا يجذب الشباب ، وهناك عدم فعالية في مجال الارشاد الزراعي رغم انه يتوقع منه القيام بمهام عديدة مثل ادخال وسائل التكنولوجيا الحديثة الملائمة في الزراعة والري واستعمال الاسمدة والمخصبات كذلك طرق استعمال المراعي الطبيعية بصورة تمنع التصحر او الزحف الصحراوي الذي يهدر الرقعة الزراعية المحدودة أصلا .

القطـــاع السمكـــي :

كان العمل في البحر هو النشاط الاقتصادي الرئيسي في هذه البلاد قبل ظهور النفط ودولة الامارات العربية المتحدة هي دولة ساحلية تمتد شواطئها عبر أكثر من ٧٠٠ كيلو متر بالاضافة الى الجزر والخيران ورغم ان عدد المشتغلين بصيد الاسماك قد انخفض بصورة واضحة فقد قدر عددهم ٦٥٥٠ في سنة ١٩٧٢ وفي سنة ١٩٧٨ وصل الى ٤٫٠٠٠ تقريبا ، فقد زادت كمية الانتاج السمكي بسبب تطور وسائل الصيد واستعمال المكينات والقوارب والتي انخفض عددها من ١٥٢٦ عام ١٩٧٢ الى ١٠٧٣ قاربا سنة ١٩٧٨ ولكن استعملت قوارب اكبر ففي نفس الفترة بلغت الكميات المصادة من ٤٠٫٩٠٠ طن الى ٦٤٫٤٠٠ طنا وارتفعت قيمة الانتاج من عامي ١٩٧٢ و١٩٧٦ من ٧٤٫٨ مليون درهم الى ٢١٣٫٥ مليون درهـــم (٤٣) .

تحاول الدولة تطبيقا لاهداف التنمية الريفية ابقاء الصيادين في مهنتهم ان تقدم مساعدات للصيادين في شكل قروض وهبات وتوزع عليهم مستلزمات الانتاج السمكي ويعطي الجدول التالي صورة عن هذا الدور وحجمه :

السنـــة	القروض المعطاة للصيادين عن طريق الوزارة فقط			مساهمة الوزارة في القروض عن طريق بنـك التنميـــة		
	المكائن البحرية			المكائن البحرية		
	العدد	الثمـــــن (الف درهم)	المنحـــة (الف درهم)	العدد	الثمـــــن (الف درهم)	المنحـــة (الف درهم)
١٩٧٦	٧٠٢	٦٫٢٨٦	٣٫١٤٣	٥٦	٢٫٤٩٤	١٫٢٤٧
١٩٧٧	٥٠٤	٥٫٢٤٢	٢٫٦٢١	٤٢	١٫٨٥٤	٩٢٧
١٩٧٨	١٧٠	١٫١٤٨	٥٦٩	٣	١٥٠	٧٥
١٩٧٩	٣٣٤	٤٫٥٤٥	٢٫٢٧٢	—	—	—

(المصدر : نشرة وزارة الزراعة والثروة السمكية عام ١٩٨١) .

وفي عام ١٩٨٠ تقرر اعتماد ٢٠ مليون درهم لتقديم القروض الى الصيادين لشراء القوارب والمكائن البحرية ومعدات الصيد الاخرى . كذلك اقترح رفع المنحة من ٦٥ الف درهم للفرد الى ١٠٠ الف درهم (٤٤) . ويرجع ذلك الى توقف بنك الامارات العربية المتحدة للتنمية عن تنفيذ برنامج التعاون مع الوزارة بالاضافة للارتفاع العالمي في اسعار الادوات المستعملة في الصيد .

تقدم الوزارة خدمات اخرى للصيادين بالاضافة للقروض والمنح وهي الاصلاح المجاني للمكائن البحرية في ورش يعمل فيها ميكانيكيون تابعون للوزارة وهي مجهزة بالمتطلبات اللازمة لصيانة واصلاح المكائن البحرية على اختلاف أنواعها وقد زاد عدد الورشات من ثلاث عام ١٩٧١ الى اثنتي عشرة ورشة عام ١٩٨٠ . كذلك تقوم الوزارة بخدمات في الارشاد والبحوث، وهذا جانب صعب يحتاج الى مجهود كبير وجاد لكي يكون مفيدا، ويبدأ ذلك من القيام بدراسات ومسح لتقدير الطاقة الانتاجية للسواحل وتحديد المخزون السمكي وتحديد أنواع الاسماك الموجودة وتحديد مواقع تواجد الاسماك حسب الفصول وتحديد مواقع توالد الاسماك التجارية الهامة وموسم التوالد وتحديد خطوط هجرة الاسماك وكذلك تحديد افضل وسائل وطرق الصيد التي يمكن استخدامها لرفع الانتاجية دون القضاء على المخزون السمكي (٤٥) . ومن اجل ارشاد سليم وعلمي لا بد من توافر نتائج البحوث ووجود المرشدين المتخصصين والمدربين للعمل مع الصيادين وتدريبهم على معدات الصيد الحديثة . هذا وقد انشيء مركز للتدريب شبه اقليمي على المصايد في الكويت ويقوم على التدريب العملي في الارشاد السمكي وقباطنة سفن الصيد وميكانيكيين بحريين كما اقترحت دراسة قامت بها اليونسكو عام ١٩٧٥ مشروعا قدمته « الفاو » لاقامة مركز للابحاث البحرية في الامارات .

يرى تقرير بعثة التخطيط وبرمجة التنمية الزراعية (برنامج التعاون الفني ــ الفاو) ان امكانية الوصول الى اكتفاء ذاتي في الاسماك ومنتجاتها جيدة مع تزايد الطلب (ص ٣٥) . ولكن هذا لن يتم الا بوضع خطة سليمة تأخذ في اعتبارها عددا من الجوانب الهامة في القطاع السمكي لكي تحقق اهداف التنمية : ــ

(١) التوسع في الدعم والخدمات الموجودة خاصة زيادة القروض حتى تشمل جميع معدات الصيد الحديثة على ان ترتبط الزيادة بالانتاجية .

(٢) الاهتمام بالموانى المجهزة بالارصفة لتمكين الصيادين من تحميل وتفريغ قواربهم ، كذلك عمل ورش اضافية لاصلاح وصيانة السفن . ويكون في هذه الموانى مخازن مبردة لحفظ الاسماك .

(٣) قيام مؤسسة تعاونية للصيد وتسويق الاسماك على ان تتطور لتكون نواة لصناعات سمكية .

(٤) ضرورة الاستمرار في الدراسة والبحث العلمي في البحار لكي تتجنب عملية الصيد واستهلاك الاسماك العشوائية والتخبط وان يكون المردود افضل كما ان اصدار التشريعات والقوانين المنظمة هي جزء من هذا الجانب .

(٥) وجوب التعاون اقليميا مع الدول الاخرى في هذه المجالات منعا لتضارب المصالح وتعدد المشروعات وبعثرة الجهود .

قطاع الثروة الحيوانية :

هذا القطاع ذو شقين : تقليدي يمثله البدو ، وكانوا مع الصيادين يمثلون أساس الاقتصاد في الماضي ، وشق حديث يتمثل في انشاء المزارع للماشية والدواجن والالبان على أساس تجارى بدلا من الاكتفاء الذاتي الذي كان يسود اقتصاد الرعاة المتنقلين .

يوجد في دولة الامارات العربية المتحدة ١٧٫٣٠٠ مالك للماشية اغلبهم من البدو واصحاب الحيازات الزراعية ، وعدد الحيوانات التالية موزع عليهم مع ملاحظة ان الماعز والابل تتركز عند البدو والجدول التالي يبين اعداد الثروة الحيوانية :

النوع / السنة	١٩٧٢	١٩٧٨	١٩٨٠
الماعز	٢٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٣٤١٦٢٢
الأغنام	٨٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	١٣٢٢٣٧
أبقار	٢٠٠٠٠	١٨٦٠٠	٢٥٦٦٥
إبل	٣٥٤٠٠	٤٨٢٠٠	٥٨٧٠٩
دواجن	٢٣٠٠٠	٣٠٤٠٠٠	—

واضح الازدياد الهائل في اعداد الدواجن بسبب انشاء عدد من المزارع الحديثة للدواجن . وتمنح الدولة دعما للمواطنين من أجل المحافظة على حيواناتهم، ويبلغ الدعم حوالي ١٨٥ درهما للجمل و٩٥ درهما للبقرة و٥٠ درهما للاغنام والماعز .

تتداخل مشكلة تنموية اخرى ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وهي وضعية البدو فما زالت هناك قبائل مترحلة بالذات في منطقة الظفرة في ابو ظبي وبعض الجهات الجنوبية من امارة الشارقة وقامت محاولات لتوطينهم وظهرت مشكلات مع التوطين اوضحها اهمال الرعي وعدم القدرة على التأقلم ، وكما عبر احد البدو « المنازل تقتل الماعز » فهذا يعكس ان نظرة الحياة مرتبطة بالحيوانات وتربيتها .

ولكن هناك نظرة قد تكون خاطئة ترى ان وجود البدو الرحل يعكس مظاهر التخلف. وفي رأيي انه يمكن ان يكون الاقتصاد الرعوي جزءا متكاملا من الاقتصاد القومي وكذلك ادراج البدو في حياة المجتمع الكلية تدريجيا وطبيعيا . فقد حدثت خلخلة للبدو ولم يتم استيعابهم بصورة أحسن ، بل اصبحوا هامشيين في كثير من الاقطار وبقوا عقبة ونتوءا في استراتيجيات التنمية الريفية .

بالنسبة للقطاع الحيواني الحديث ودور وزارة الزراعة والثروة السمكية فقد بقيت مشكلة قلة المياه لمحاصيل الاعلاف قائمة ، لذلك لم تشجع المزارع الكبيرة للاغنام والماعز والجمال وركز القطاع الحيواني الحديث ــ العام والخاص ــ على الدواجن والالبان . من بين المزارع الكبيرة للدواجن مزرعة اليونيفود وقد أسست شركة التجارة والتنمية الزراعية كمشروع مشترك بين عدد من رجال الاعمال من الكويت ولبنان ودولة الامارات في عام ١٩٧٦ وتوجد في الشارقة ، واثبت آخر استطلاع ان طاقتها الانتاجية حوالي ٤٣ مليون بيضة في السنة . كذلك شركة « افوس الوطنية للدواجن » عام ١٩٧٦ بامارة أم القيوين وطاقتها الانتاجية حوالي ٢٠ مليون بيضة في السنة (٤٦) . اما بالنسبة للالبان فهناك مشروع الدقداقة في أم القيوين ومشروعات صغيرة أخرى في دبي والذيد . ويمكن اعتبار هاتين السلعتين الغذائيتين قد حققتا نجاحا كبيرا فقد ارتفع انتاج الالبان من ١٠٠ر١٦ طن في عام ١٩٧٢ الى حوالي ٤٥٨ر٢٤ طنا عام ١٩٨٠ كما زاد انتاج لحوم الدجاج من ٤٠٥ طن عام ١٩٧٢ الى ٦٧٦ طنا عام ١٩٧٩ ثم ٢٧٧٦ طنا عام ١٩٨٠ وزاد انتاج البيض من ٦ر٣ مليون بيضة عام ١٩٧٢ الى ٦٥ مليون بيضة عام ١٩٧٩ (٤٧) .

تواجه الثروة الحيوانية مشاكل مثل المناخ والتضاريس يضاف اليها الصفات الوراثية الضعيفة للحيوانات . وتعمل الجهات المختصة على التغلب على هذه المشاكل وبالذات وزارة الزراعة والثروة السمكية فهي تشرف على الوحدات البيطرية وتنفيذ قانون الحجر البيطري في جميع الموانى لمراقبة الحيوانات ــ المستوردة لمنع الاوبئة وتحسين سلالات الحيوانات في محطات التجارب الزراعية .

خاتمـــة

يتوقع من التنمية ان تبدأ من الانسان وتنتهي بالانسان ، فهو أساس التنمية ان كان الهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي او تنويع مصادر الدخل القومي اي التركيـــز على الاقتصاد البحت أو كان الهدف خلق الظروف الملائمة التي تحتفظ بالمزارع على ارضه وبالصياد في مهنته في البحر أو التركيز على العمل . يجب ان يكون الانسان حقيقة هو اعلى قيمة واهم استثمار واغلى راس مال ، لا يقارن بأي مصدر أو مورد اخر بالذات في حالة البلدان الغنية التي لا يعوزها المال ، فهي مطالبة بالاعتماد على عمل المواطنين ولا بد من غرس أخلاقية العمل وحب العمل وعدم احتقار العمل اليدوي وهذا لا يتم من خلال تغيير الاتجاهات بواسطة وسائل الاعلام فقط ولكن بوجود حوافز ومكافآت مادية ومعنوية للعمل اليدوي والتوسع في التعليم الفنـــي والا يكون مقصورا على الطلاب الفاشلين في التعليم الاكاديمي العام . علينا أن نهتم بخلق الانسان الجديد المتحرر لكي يكون هو الاداة والهدف للتنمية لكي نضمن تحقيق الجوانب الفنية والعملية للتنمية الريفية وهذه ليست عملية ثنائية ولكـــن ذات علاقة جدلية بمعنى ان الانسان الجديد يوجد ضمن عملية التنمية الشاملـــة نفسهـــا .

ومن اهم الجوانب الفنية المطلوبة من اجل تحقيق تنمية ريفية شاملة :

(١) وجوب القيام بدراسات ومسح شامل للامكانيات والموارد الزراعيـــة والسمكية والحيوانية ومصادر المياه الجوفية والسطحية وتصنيف التربة وتعميم البحث العلمي والتجارب في كل مجالات التنمية الريفية .

(٢) نشر التقنية الحديثة بين المزارعين والصيادين ، وعلى وجه الخصوص التكنولوجيا البسيطة الملائمة .

(٣) استكمال التشريعات الزراعية والاتجاه نحو سياسة مركزية في التنمية الريفية بدلا من بعثرة الجهود على أصعدة الامارات المختلفة . ولا بد من التنسيق بين الامارات والرجوع الى وزارة الزراعة والثروة السمكية .

(٤) التكامل عربيا والبعد عن المشروعات المكلفة اقتصاديا وذات المردود الاقتصادي الضعيف ، ففي القطاع الحيواني مثلا هناك اقطار عربية ذات مساحات أوسع وبها مصادر مياه وأعلاف تجعل تربية الحيوانات افضل .

(٥) تنظيم التسويق وحماية الانتاج المحلي من الاستيراد ومن الوسطاء في الداخـــل .

(٦) الاهتمام بالتنمية الرأسية في الزراعة او الزراعة المكثفة مثل زراعـــة

الخضار في البيوت البلاستيكية واتباع نظام السري بالتنقيط والرش واستعمال الاسمدة المناسبة .

(٧) ترشيد توزيع المياه واكتشاف مصادر جديدة للمياه .

(٨) تكثيف الارشاد والتدريب للمنتجين والوصول للقنوات التي تسهل وصول المعلومات والخبرات الى المزارعين والصيادين والرعاة .

(٩) الاتجاه نحو التصنيع الغذائي وبالذات الاسماك والخضروات السريعة التلف .

(١٠) عدم أهمال دور الاقتصاد التقليدي مثل الانتاج الاسري او دور البدو وضرورة تشجيعهم وادماجهم في الاقتصاد القومي ، واعادة النظر في سياسات التوطين التي تنزع المواطنين من أطرهم الاقتصادية والاجتماعية السابقة .

(١١) التحيز للمدينة يفرغ الريف تدريجيا من عناصره الشابة القادرة على العمل لذلك لا بد من توزيع الخدمات بصورة متوازية تساعد على ردم الهوة بين الريف والمدينة .

(١٢) ضرورة المشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ من قبل الريفيين من خلال مجالس محلية وهيئات ريفية ، وتنمية وعيهم السياسي وانتمائهم الوطني من خلال هذه العملية .

(١٣) دور المراة في مجتمع يشكو من قلة الايدي العاملة يجب ان يكون اكثر فعالية ، وفي الريف بالذات ، فقد كانت المراة قبل ظهور النفط تشارك في النشاط الاقتصادي والاجتماعي دون عقد وتعقيدات تشل من حركتها ، فلا بد من استثمار هذه الطاقات المهدرة بايجاد برامج للتدريب ومحو الامية .

الهوامش :

(١) علي خليفه الكواري : « حقيقة التنمية النفطية » (حالة اقطار الجزيرة العربية) مجلة « المستقبل العربي » عدد ٢٧ ، ايار (مايو) ١٩٨١ ، ص ٣٦ ــ ٣٧ .

(٢) Fred Halliday: "Migration and Labour Force" in: "Development and Change", Nr. 8, 1977, pp. 263–291.

(٣) عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٧ ــ ١٣٨ .

(٤) محمد رياض الغنيمي : « التنمية الريفية المتكاملة » ورقة للمؤتمر الاقليمي للتنمية الريفية ــ عمان ١٩٧٤ ص ــ ٢ ــ ٣ .

(٥) أحمد كمال : دراسات في التنمية الريفية المتكاملة « تحرير مختار حمزه وآخرين (ب . ث) ص ٢٧٣ .

(٦) سعيد نصار : « بعض قضايا التنمية الريفية » ، ندوة التنمية الريفية في بعض الاقطار العربية — الخرطوم ١٩٧٨ ، ص ٣٩ .

(٧) علي فؤاد : كتاب دراسات في التنمية الريفية المتكاملة سبق ذكره ، ص ٣٢٤ .

(٨) مجلة South عدد سبتمبر ١٩٨٥ (لندن) ملف التطور الاقتصادي لدول العالم الثالث .

(٩) علي خليفة الكواري : مصدر سابق ، ص ٣٩ .

(١٠) نفس المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(١١) مجلة « المستقبل العربي » عدد ١٣ ، مارس ١٩٨٠ ، ص ١٨٩ (الاحصائيات) .

(١٢) مجلة « المستقبل العربي » عدد ٢٢ ، ديسمبر ١٩٨٠ ، ص ١٩٠ .

(١٣) تقرير « التنمية في العالم » البنك الدولي ، واشنطن ، ١٩٨١ ، ص ١١٣ .

(١٤) نفس المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(١٥) تم تجميع البيانات من وقائع مؤتمر « الامن الغذائي » المنعقد في دبي — الامارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٧ ابريل الى الثاني من مايو ١٩٨١ .

(١٦) البيانات من نفس المصدر السابق بالذات بحث عبد المقصود عيسى ص ٣٤ ، ومجلة « المستقبل العربي » عدد ١٧ يوليو ١٩٨٠ ، الاحصائيات ص ١٧٣ — ١٧٦ . والملاحظ وجود تضارب في الاحصائيات الخاصة بالنسب اذ تحسب الكيلو مترات على اساس هكتارات .

(١٧) دولة الامارات العربية المتحدة — دراسة مسحية شاملة — جامعة الدول العربية — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٢ — ٢٨٠ .

(١٨) البنك الدولي — تقرير عن التنمية الاقتصادية في العالم ١٩٨٠ ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٧٨ . كذلك

Birks and Sinclair: "International Migration and Development in the Arab Region", Geneva, 1980, p. 131.

(١٩) حامد عمار : البترول وتطور التعليم في الوطن العربي — ندوة البترول والتغيير الاجتماعي — ابو ظبي — يناير ١٩٨١ — اصدار المعهد العربي للتخطيط — الكويت — ١٩٨١ ، ص ٤٠٤ .

(٢٠) اسم الوزارة الان وزارة الزراعة والثروة السمكية — المصدر دولة الامارات العربية دراسة مسحية شاملة ١٩٧٨ ص ٣٥٩ التقرير السنوي لوزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٨١ ص ١٨ — ١٩ .

(٢١) تتراوح هذه المبالغ ما بين ٦٠٠ — ٧٥٠ درهم وهذا المبلغ الاخير تقدمه دائرة الزراعة بالعين .

(٢٢) من الملاحظ عدم وجود اتفاق وحل حجم القروض لان هناك قروض مقررة وقروض مقدمة فعلا ومبالغ من اعوام سابقة لاستكمال مشروعات وهناك انخفاض في الانفاق الفعلي وفي هذا الصدد يقول تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٧٧ بأن السبب يرجع لنقص الكوادر الادارية والفنية خاصة فيما يتعلق باعداد وتصميم وتنفيذ المشروعات ورغم ذلك تقوم الوزارة بادارة تنفيذ وتنفيذ القروض والمنح الزراعية ولا بد من وجود جهاز متخصص مثل البنوك الزراعية (هذه الارقام من تقرير بعثة التخطيط وبرامج التنمية الزراعية روما ١٩٨١) .

(٢٣) دراسة دولة الامارات مسحية شاملة ص ٣٦١ .

(٢٤) جريدة الاتحاد يوم ١٤ ابريل ١٩٨٢ .

(٤٢) دولة الامارات ــ دراسة مسحية شاملة ص ٣٢٩ .

(٢٦) الزراعة في دولة الامارات ــ صادر وزارة الزراعة والثروة السمكية ١٩٨١ ، ص ١٧ .

(٢٧) نفس المرجع ص ١٥ يضاف الى الاجمالي السابق ٢٤٠ هكتار هي اراضي محطات تجارب الدولة .

(٢٨) تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ص ١٥ والدراسة المسحية الشاملة ص ٣٣٢ . عدد الحيازات في هذه الاحصائية اقل من الجدول السابق لان الدولة ملكت حيازات جديدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ .

(٢٩) تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ص ٩٢ .

(٣٠) محمد كامل ريحان : دراسة اقتصادية تحليلية لبعض جوانب الموقف الغذائي الحالي والمتوقع في دولة الامارات العربية المتحدة المؤتمر الاول للامن الغذائي والصناعات الغذائية في منطقة الخليج والجزيرة العربية ٤/٢٧ ــ ٨٢/٥/٢ .

(٣١) احصائيات وزارة التخطيط ، ووزارة الزراعة والثروة السمكية عام ١٩٨٠ ص ١٣ و٩٧ وبحث من اعداد عبد المنعم محمد الشيخ .

(٣٢) مجلة الازمنة العربية الشارقة ٨ ــ ١٩٨١/٩/١٤ ، ص ٥٠ .

(٣٣) تقرير المنظمة العربية ص ٢٦ .

(٣٤) تيم نبلوك : المشكلات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية غير النفطية في الخليج العربي لندن ــ ١٩٨٠ ص ٧ ــ ٨ .

Rainer Cordes and Fred Scholz:- Bedouins, Wealth and Change. A Study of Rural Development in the United Arab Emirates and Sultanate of Oman. U.N. Uni., Tokyo, 1980, p. 14.

(٣٥) دولة الامارات العربية ــ دراسة مسحية شاملة ، ص ٣١٤ .

(٣٦) تقرير بعثة التخطيط وبرمجة التنمية الزراعية ، ص ١٧ .

(٣٧) نفس المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٣٨) نشرة وزارة الزراعة ، ١٩٨١ ، ص ٨٥ .

(٣٩) دولة الامارات العربية ــ دراسة مسحية شاملة ، ص ٣٣٧ .

(٤٠) نفس المصدر السابق ، ص ٣٣٧ .

(٤١) جريدة الخليج ٢٧ و٢٩ مارس ١٩٨٢ تحقيق بعنوان «المزارعون يقولون كلمتهم في الاكتفاء الذاتي».

(٢٣) تقرير بعثة التخطيط ص ١٣ .

(٤٣) هذه الاحصائيات عن نشرة وزارة الزراعة والثروة السمكية عام ١٩٨١ وتقرير بعثة التخطيط (FAO) ١٩٨١ .

(٤٤) تقرير بعثة التخطيط ، ص ٣٥ .

(٤٥) نشرة وزارة الزراعة وهذه النقاط هي أهداف برنامج لمسح وتنمية الموارد السمكية الذي وقعته ثمان دول خليجية مع « الفاو » عام ١٩٧٥ .

(٤٦) نشرة وزارة الزراعة والثروة السمكية ، ص ١١٠ .

(٤٧) نفس المصدر السابق .